

# البنك المركزي العراقي

## تقرير بعنوان :

تقرير توثيقي عن فروع المصارف التي سيطر عليها داعش واجراءات البنك المركزي العراقي في اعادة تاهيلها وتامين عودتها للعمل

اعداد

المستشار وكالة

وليد عيدي عبد النبي

تموز / 2017

## المحتويات

- 1- خطة البنك المركزي العراقي والموافقة على فتح الفروع للمصارف .
- 2- ابرز الأحداث التي مر بها الجهاز المصرفي العراقي عام 2014 وما بعده.
- 3- الموارد المالية التي استولى عليها التنظيم الارهابي داعش في العراق.
- 4- الموارد المالية للفروع المستولى عليها من قبل داعش.
- 5- الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لحماية القطاع المصرفي خلال سيطرة داعش على بعض المحافظات .
- 6- جهود البنك المركزي في التنسيق مع الجهات المختصة داخل وخارج العراق بشأن الفروع الواقعة تحت سيطرة داعش.
- 7- الإجراءات المتخذة من قبل دوائر البنك المركزي لاعادة تاهيل وفتح فروع المصارف في المناطق المحررة من سيطرة داعش.
- 8- تقييم الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي .
- 9- الاستنتاجات.
- 10- التوصيات.

## 1- خطة البنك المركزي العراقي في الموافقة على فتح الفروع للمصارف .

تنفيذاً لمهمة البنك المركزي العراقي في تطوير القطاع المصرفي وتوسيع الخدمات المقدمة من قبله وضمان وصولها الى المواطنين كافة، يقوم البنك بوضع خطة سنوية لفتح الفروع للمصارف في ضوء الطلبات المقدمة من اداراتها العامة ليتم دراستها وتوحيدها ضمن هذه الخطة وعرضها على مجلس ادارته لاقرارها ، وتتولى دائرة مراقبة الصيرفة ابلاغ المصارف بها لتقديم الوثائق اللازمة لفتح هذه الفروع بعد توفّر المتطلبات المالية والفنية والبشرية والأمنية اللازمة ، ليتم بعدها منح هذه الفروع رقماً " رمزياً" ليتم استخدامه وطبعه على كافة وثائقها والخدمات المقدمة من قبلها وقد بلغ عددها الفروع والمكاتب المصرفية قرابة ( 1047 ) فرع ومكتب منها (120) فرعاً" ومكتباً" تعود للمصارف الاسلامية ويراعي البنك المركزي التوزيع الجغرافي العادل لهذه الفروع والمكاتب على مستوى وسط ، وشمال وجنوب العراق، مع مراعاة السماح للمصارف ذات الفروع الكثيرة بانشاء وحدات اشراف ومتابعة لهذه المصارف كما هو الحال بالنسبة لمصرفي الرافدين والرشيد، ولعدد من المصارف الخاصة العراقية. حيث تتولى هذه الوحدات الاشراف على عمليات نقل الاموال لهذه الفروع او استلامها منها لارسالها للادارات العامة ، او ارسال المعاملات المصرفية المتعلقة بمنح التسهيلات المصرفية او بتقديم المساعدة لهيئات التدقيق والتفتيش سواء التابعة للبنك المركزي العراقي ، او لادارات المصارف ذاتها.

## 2- ابرز الأحداث التي مر بها الجهاز المصرفي العراقي عام 2014 وما بعده

تعرض الجهاز المصرفي العراقي ما بعد احداث 15 حزيران من عام 2014 الى انتكاسه كبيرة بسبب سيطرة عصابات داعش على ثلاث محافظات هي نينوى ، الانبار ، صلاح الدين ، اضافة الى اجزاء مهمة من محافظة ديالى، وقد ترتب على هذا الاحتلال استيلاء داعش على قرابة (121) فرعاً" من فروع المصارف الحكومية والخاصة بما فيها الفرع التابع للبنك المركزي العراقي ، والواقع في محافظة نينوى.

وتشير التقديرات في ضوء آخر الاوضاع المالية لفروع المصارف التي سيطر عليها داعش بان اجمالي المبالغ التي كانت فيها، تقدر بحدود (856) مليار دينار ، اضافة الى ان قرابة (101) مليون دولار كما يوضحها الجدول الاحصائي المرفق ربطاً" ، وان اغلب هذه الودائع تعود الى الدوائر الحكومية والمتعلقة بمشاريع المحافظات ضمن موازنة عام 2014، بضمنها ارصدة وزارتي الدفاع والداخلية، والارصدة العائدة لابناء الاقليات من المسيحيين والايديين والشبك والترکمان وكافة الطوائف والمذاهب الاسلامية الاخرى.

اضافة الى ارصدة بعض الشركات المحلية الصغيرة التي غادر اصحابها هذه المدن بسبب احداث الحرب والاحتلال الداعشي لمناطقهم.

واستولت عصابات داعش عليها وعلى ودائعها وموجوداتها المادية وغير المادية لتقوم بعد ذلك بتدمير بعضها بالكامل .

التقيد التام بعدم فتح اي فرع او مكتب الا بعد الحصول على الموافقة النهائية للفرع من هذا البنك وابلاغ الدائرة بتاريخ المباشرة والحصول على الرقم الرمزي .

وقد تفاقمت الضغوط التي واجهها الجهاز المصرفي العراقي حيث تعرض هذا الجهاز الى استحواذ حكومة اقليم كردستان على ودائعه في فرعي البنك المركزي التابعين الى وزارة مالية الاقليم، والتي تقدر بحدود (5) ترليون دينار يعود قرابة (50%) الى المصرف العراقي للتجارة ، ويعود النصف الآخر الى اكثر من (80) فرعا" تابعة للمصارف الخاصة بضمنها فروع للمصارف الاجنبية العاملة في العراق.

وقد بذل البنك المركزي العراقي جهودا" مضنية من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون فيه الى وزارة مالية الاقليم ، وكذلك زيارة معالي المحافظ للاقليم لغرض ايجاد حل لهذه المشكلة سواء" من خلال وضع جدولة لاعادتها للمصارف او استقطاعها من تخصيصات الاقليم في الموازنة العامة الاتحادية .

اضافة الى عدم قدرة الحكومة في تسديد مستحقات المقاولين والمجهزين لتشكيلاتهم المختلفة بسبب الازمة المالية الناجمة عن انحسار ايرادات الموازنة العامة الاتحادية في ضوء انخفاض اسعار النفط بشكل غير مسبوق. وقد اثر ذلك كثيرا" على القروض المقدمة من المصارف للتجار والمقاولين وبالتالي تكوّن كبار المقترضين عن سداد ما بذمتهم من تسهيلات مصرفية وقروض لهذه المصارف ، الامر الذي اضطرها الى وضع تخصيصات مالية لمواجهة الائتمان غير المسدد والذي يطلق عليه ( الائتمان غير المنتج) وارتفاع رصيد القروض غير المسددة لتصبح ما يقارب (3) ترليون دينار عراقي ، وبنسبة تغطية بلغت قرابة (58%) .

### 3-الموارد المالية التي استولى عليها التنظيم الارهابي داعش في العراق.

جنى تنظيم داعش الارهابي اموالاً طائلة منذ فرض سيطرته على مناطق واسعة من محافظة نينوى في حزيران عام 2014 ، وإن دخل تنظيم داعش يبلغ ملياري دولار سنويا، مما يجعله من أغنى التنظيمات في ذلك الوقت ، وبذلك أصبح التنظيم غنيا من خلال بيع النفط الذي يحصل عليه من العراق وسوريا، ولم يتم الإفصاح عن من يقوم بشراء النفط الذي يقوم داعش بسرقة وتهربه الى مختلف البلدان .

• وبذلك فإن العائدات اليومية لتنظيم داعش الارهابي من البيع غير القانوني للنفط يبلغ نحو مليوني دولار نظير بيع 30 ألف برميل يوميا تقريبا، حيث يتراوح سعر البرميل من الذهب الأسود لدى التنظيم بين 25 – 50 دولارا أمريكيا قبل انخفاض اسعار النفط في الفترة الماضية.

• الأموال الناجمة عن تجارة الرقيق من خلال بيع النساء والاطفال الايزيديات والشبك وغيرهم كما ان ارقام المبالغ التي امست بعهدة التنظيم، لكن هذه الارقام ليست كل شيء، فهناك اموال اخرى جناها التنظيم وهو مستمر في جنيها من خلال مصادرة الاملاك كالدور والمباني والاراضي والمصانع وبيعها مع موجوداتها والحصول على عوائد كبيرة منها سواء في سوريا او العراق قبل انهزامه .

• ان التنظيم الارهابي قام باوسع عملية نهب وبيع للآثار والمقتنيات الذهبية والتاريخية والمخطوطات واللوحات الفنية وغير ذلك، جنى من ورائها مبلغا يقارب المليار دولار امريكي، علما انه هنالك المزيد من الآثار واللقى الاثرية التاريخية والتي لم يبيعها التنظيم لانه بانتظار مشترين يقدرون قيمة تلك التحف النادرة ويدفعوا اثمانها الحقيقية.

• الأموال الناجمة عن تجارة المخدرات حيث ان غالبية اعضاء التنظيم هم من مدمني ومروجي المخدرات، وتتم هذه التجارة من خلال المخدرات الواردة من ايران وافغانستان وتصديرها الى سوريا وتركيا ودول اوربا.

• فرض ضرائب على التجار والصناعيين والموظفين وعلى الموجودات المباعة والسيارات التي تمر بالاراضي التي كان يسيطر عليها في حينه .

• ان التنظيم جنى نحو 250 مليون دولار من اعمال بيعه للأسلحة وملحقاتها من سيارات وآليات ومدركات وبقية الاجهزة والمعدات العائدة للجيش والشرطة من صفقات تسليح وسيارات حديثة وعقود اليات كبيرة واجهزة اتصالات والتي تركتها

القوات الامنية اثناء انسحابها المفاجئ من ثكناتها و مقراتها و معسكراتها داخل وخارج المدينة وبعض النواحي والاقضية الاخرى عام 2014.

• ان التنظيم الارهابي جنى نحو 150 مليون دولار من جباية الماء والكهرباء وبيع اثاث او ممتلكات المواطنين الذين غادروا المدينة، وايضا من ممتلكات الدوائر الرسمية والحزبية، وايضا مما يسميها التنظيم بالغنائم من الثروة الحيوانية لزراعة نينوى ومديرياتها في الاقضية والنواحي.

• ان التنظيم استحوذ على نحو 100 مليون دولار والتي هي القيمة السنوية لايجات املاك بلدية الموصل وبعض الاقضية والنواحي التي كانت بيد التنظيم، من ساحات ومحطات وقوف (كراجات) ومحلات تجارية وغيرها.

• وجنى التنظيم الارهابي نحو 50 مليون دولار من بيعه لنحو 500 الف طن من الاسمنت المخزن في مخازن معامل (بادوش، سنجار، وحمّام العليل) ومن بيع مئات الاطنان من المعادن والمركبات الكيميائية التي استولى عليها التنظيم من معامل عكاشات ومعامل الادوية في سامراء والموصل.

• استيفاء ديون التجار نيابة عنهم والحصول عليها بحجة ان التنظيم هو ولي أمرهم.

#### 4-الموارد المالية للفروع المستولى عليها من قبل داعش.

ان المبالغ المستولى عليها من قبل عصابات داعش والموجودة في المصارف العاملة في محافظات ( نينوى، كركوك، صلاح الدين ، الأنبار) في ضوء أرصدها النقدية يوم 2014/6/9 هي كما يلي :

1- بلغ عدد فروع المصارف التي استولت عصابات داعش على موجوداتها النقدية وغير النقدية والواقعة ضمن المحافظات أعلاه (121) فرعا" تابعة للمصارف الحكومية بضمنها فرع البنك المركزي ( الموصل ) وموزعة كالاتي:

البنك المركزي العراقي	فرع واحد هو فرع الموصل
مصرف الرافدين	41 فرعا"
مصرف الرشيد	17 فرعا"
المصرف الزراعي التعاوني	22 فرعا"
المصرف العقاري	3 فروع
المصرف العراقي للتجارة	فرع واحد ( فرع تكريت)
المجموع	84 فرع

2- بلغ عدد فروع المصارف الخاصة المستولى عليها من قبل عصابات داعش في مناطق النزاع معه عام 2014 (37) فرعاً" موزعة كما مبين في أدناه:-

عدد الفروع	اسم المصرف
3	الشرق الأوسط
5	الاقتصاد
2	الخليج
1	دجلة والفرات
1	الاهلي العراقي
12	الموصل
5	بغداد
2	الشمال
2	آشور
4	العراقي الاسلامي
37	المجموع

اما عن المبالغ التي استولت عليها عصابات داعش واستخدمتها لتمويل عملياتها الارهابية ودفعها لأفرادها من المجرمين لتمويل عملياتها الارهابية ، كرواتب واعانات ورشاوى فقد اظهرتها الاحصائيات الصادرة من دائرة مراقبة الصيرفة في ضوء المعلومات المزودة اليها من الادارات العامة للمصارف الحكومية او الخاصة بالعمليتين المحلية والدولار: -

اسم المصرف	المبلغ بالدينار	المبلغ بالدولار
فرع البنك المركزي العراقي / الموصل	587 مليار دينار	84 مليون دولار
فروع مصرف الرافدين (9) فروع من مجموع (41) فرع	154 مليار دينار	2.4 مليون دولار
فروع مصرف الرشيد (10) فروع من مجموع (17) فرع	87.3 مليار دينار	3226 ثلاثة الآف ومائتا وستة وعشرون دولار
مجموع النقد في الفروع وعددها (121) فرع	839.8 مليار دينار	14.3 مليون دولار
الاجمالي الكلي	856.5 مليار دينار	101 مليون دولار

5- الاجراءات الاحترازية المتخذة من البنك المركزي العراقي لحماية القطاع المصرفي والمالي خلال فترة سيطرة داعش على فروع المصارف والشركات

- ايقاف نشاط فروع المصارف والشركات المالية الغير مصرفية الواقعة في محافظات (الموصل , صلاح الدين و ديالى , الأنبار) ومنع نقلها او تزويدها بالعملة الاجنبية من خلال النافذة وذلك بموجب كتاب مراقبة الصيرفة المرقم بالعدد 185/2/9 في 2014/7/3.
- ايقاف اشتراك فروع المصارف والشركات المالية الغير المصرفية في نظام المقاصة الالكترونية ونظام المدفوعات بشكل عام والواقعة في محافظات (نينوى , كركوك , صلاح الدين , ديالى , الانبار ) وذلك بتنفيذ الاعمام دائرة المدفوعات المرقم بالعدد 916/23 في 2014/7/8
- اعداد تقرير شهري موحد لنشاط وموقف الفروع الواقعة تحت سيطرة داعش يتم رفعه لمعالي المحافظ بهدف منع الاموال المستحوذ عليها من قبل داعش من الدخول الى النظام المصرفي والمالي العراقي تنفيذاً لاعمام مراقبة الصيرفة والائتمان المرقم بالعدد 1015/2/9 في 2014/7/3
- الطلب من ادارات المصارف كافة تزويد دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان بالموجود النقدي المودع لدى فروعها الواقعة تحت سيطرة داعش وخلال فترة 24 ساعه من تاريخ صدور اعمام دائرة الصيرفة المرقم 234/2/9 والمؤرخ في 204/8/25
- تزويد هذا البنك بالاجراءات المتخذة من قبل المصارف المجازة كافة حال تعرضها للسرقة , او اي اضرار جراء العمليات الارهابية , تنفيذاً لاعمام دائرة مراقبة الصيرفة المرقم 201/2/9 والمؤرخ في 2014/7/21.
- قيام مصرف الرشيد تزويد دائرة مراقبة الصيرفة بالاجراءات الاحترازية حول النقد الموجود في فروع مصرف الرشيد في المناطق الساخنة , تنفيذاً لكتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم 16/2/9 والمؤرخ في 2014/4/22 .
- قيام المصارف كافة باتخاذ الاتي تنفيذاً لكتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم 223/3/9 في 2014/8/12:-
  - اعلام الدائرة المذكورة اولاً باول عن الاحوال والظروف الامنية والادارية التي تمر بها فروع هذه المصارف الواقعة في المناطق الساخنة ليتسنى لها اتخاذ اللازم .
  - تحويل ادارات المصارف تقدير الموقف الامني لهذه الفروع ليتسنى اتخاذ قرار من الادارة العامة لغلق هذا الفروع من عدمه في ضوء المخاطر الامنية التي تتعرض لها هذه الفروع .
  - تكليف هيئات التفتيش الخاصة لتدقيق المصارف والشركات التي تزودنا الجهات المختلفة بمعلومات مشبوهة عنها من قبل مستشارية الامن الوطني والامانة العامة لمجلس الوزراء ) والشركات التي تزود الجهات المختلفة, باية معلومات عن وجود شكوك عن بعض النشاطات المالية والمصرفية المشبوهة وابلغ تلك الجهات بها لغرض التحقق واتخاذ اللازم .



- قيام دائرة مراقبة الصيرفة بتدقيق فروع المصارف والشركات المالية غير المصرفية المحيطة بالمناطق الساخنة ومنها محافظتي (كركوك وديالى) بهدف تدقيق اعمالها من جهة , والتحوط من استغلالها من قبل داعش من جهة اخرى .
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 303 في 2015/8/4 والمتضمن ((ايفاف صرف رواتب المتقاعدين ومعونات الرعاية الاجتماعية في الموصل وصلاح الدين والرمادي في مراكز الدفع المجازة من الشركة العالمية للبطاقة الذكية الا من المناطق الامنة وحتى اشعار اخر)).
- وتجدر الاشارة الى الغاء هذا القرار بعد فترة في ضوء تحرير محافظات الانبار وصلاح الدين والموصل.
- قيام دوائر هذا البنك باعداد تعاميم باسماء المشبوهين والمتورطين بالتعاون مع تنظيم داعش , وابلاغ المصارف وشركات التحويل المالي بمنع التعامل معهم باي شكل من الاشكال , تنفيذاً لكتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم 327/3/9 في 2015/10/1 تطبيقاً لاحكام قانون مكافحة غسل الاموال .
- منع شركة النبال للتحويل المالي من المشاركة في نافذة العملة وحتى اشعار اخر , لوجود معلومة عن قيام فرع يدعى تبعيته لهذه الشركة في الموصل باجراء حوالات لصالح تنظيم داعش الارهابي . وبشأن فروع المصارف الواقعة تحت سيطرة داعش يعمل البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات المختصة داخل وخارج العراق وفي ضوء المعلومات التي تتوصل لها دوائر البنك المختصة فقد قام البنك بكتابه المرقم 15793/2/9 في 2014/10/23 بتزويد مستشارية الأمن الوطني بمعلومات حول الاموال التي استولى عليها تنظيم داعش الارهابي لاغراض التحليل والمتابعة
- كما قام البنك باعلام الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابه المرقم 15791/2/9 والمؤرخ في 2014/10/23 والذي تضمن استعراضاً لاجراءات هذا البنك حول موضوع فروع المصارف الواقعة في مناطق النزاع مع عصابات داعش والتي سبقت الاشارة اليها آنفاً.
- كما قام البنك ومن خلال لقاءات السادة المسؤولين فيه بطرح الكثير من المقترحات على المسؤولين في منظمتي (الفاتف , والمينا فاتف) لاقامة المزيد من التعاون مع السلطات العراقية المختصة لتبادل المعلومات عن العمليات المشبوهة او المتعلقة بنشاطات داعش .
- كما عرض عليها اعادة النظر بالتشريعات المالية والمصرفية والتقنية ومراقبة العمليات المالية لمنع دخول الاموال المشبوهة الخاصة بداعش ضمن النظام المالي الدولي .
- كما طالب بوضع الخطط والاجراءات الجديدة لمواجهة التمويل المالي المقدم لداعش من الجمعيات الخيرية واثرىء العالم بما فيها الشبكات المالية المتحركة في مختلف الدول
- الزام المستوردين في مختلف البلدان بتوقيع تعهد بعدم ارسال السلع والمعدات المستوردة لداعش او الكيانات الارهابية الاخرى بما فيها السلع والمكانن والمعدات المستعملة كالمصافي وغيرها.

وقد ينتج عن ذلك :- قيام البلدان باقامة المزيد من التعاون مع السلطات العراقية المختصة لتبادل المعلومات عن العمليات المشبوهة او المتعلقة بنشاطات داعش مما ساهم في اضعافه والقضاء عليه مالياً في العراق قبل خسارته عسكرياً .

- اعلام الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتاب دائرة مراقبة الصيرفة بالعدد 25/2/9 في 2017/3/11 بنتيجة الاجراءات المتخذة بخصوص قيام عصابات داعش الارهابية بسرقة ونهب محتويات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار / فرع تكريت .

6- الاجراءات المتخذة من قبل دوائر البنك المركزي لاعادة تاهيل وفتح فروع المصارف في المناطق المحررة من سيطرة داعش

- قيام دائرة الصيرفة باعداد كشف بفروع المصارف الواقعة سابقاً في مناطق النزاع مع داعش مصنفة حسب المصرف، ومكان عمل الفروع في كل محافظة ، ووفقاً للارقام الرمزية الخاصة بها ، لغرض وضع الالية المناسبة لاعمارها ومباشرة اعمالها لخدمة زبائنها في ضوء كتاب الدائرة المذكورة مرقمة بالعدد 26/3/9 في 2016/1/17 .

- قيام دائرة مراقبة الصيرفة بتوجيه كتابها المرقم 308/3/9 في 2015/9/9 الى المصارف كافة ، وشركات التحويل المالي وشركات الصرافة وتنفيذا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء بمعالجة موضوع صرف الودائع لزيائهم ورواتب فروعهم والموظفين العاملين في المؤسسات المتواجدة في المناطق الساخنة عن طريق فروعهم المتواجدة في المناطق الاكثر امانا وحسب الالية التي تعد لهذا الغرض .

- قيام دائرة الصيرفة باعداد الاعام المرقم 74/3/9 في 2016/2/28 والمتضمن اعادة العمل لفروع المصارف الواقعة في مدينة الرمادي لممارسة اعمالها واعلام الدائرة المذكورة عن تاريخ مباشرتها وقد قامت وزارة المالية بالاستيضاح من المصارف الحكومية عن امكانية تحقيق ذلك بكتابها المرقم 116 في 2017/5/17 ، واقترحت دائرة الصيرفة التريث لحين تامين الحماية الامنية واللوجستية الكافية ولحين ورود اجابة الجهات الامنية حسبما ورد بكتاب وزارة الداخلية العدد 1982 في 2017/1/28 التي وافقت على تامين الحماية لهذه الفروع والعاملين فيها وفرق التفتيش التي ستزورها باستثناء الفروع الواقعة في مدن (عانة ، راوة ، القائم ) ، اما بخصوص الاقضية ( الفلوجة ، هيت ، الرطبة ) فلم تكتمل اعادة تاهيل الابنية الخاصة بها حتى الان اما بخصوص محافظتي (ديالى وصلاح الدين ) فان المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي امنة ومستقرة حسبما جاء بكتاب وزارة الداخلية المشار اليها انفاً، وقد تم فتح فروع المصارف في ديالى قبل اكثر من عام ، وسيتم فتح فروع المصارف في صلاح الدين.

ولغرض تغطية المتطلبات المالية لاعادة الاعمار فقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بقراره رقم (94) لسنة 2016 الزام المصارف كافة بتخصيص نسبة 75% من الارباح المتحققة من نشاط المصارف في عام 2015 لاستخدامها لمواجهة مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها ، وكذلك لتغطية خسائر فروعها الواقعة في مناطق النزاع مع داعش الارهابي وذلك بعد تحرير تلك المناطق .

- قيام البنك المركزي العراقي بضمان الرقابة على الفروع التابعة للمصارف الحكومية في المناطق المحررة , او المزمع فتحها بصرف النظر عن التقييم للوضع الأمني العام , وذلك تنفيذاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ت.ش.م/8286/3 والمؤرخ في 2017/3/16

#### 7- تقييم الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي والتي تعتبر بمثابة الاستنتاجات

1. كان البنك المركزي العراقي مبادراً في اتخاذ الاجراءات العلمية والعملية لمواجهة مخاطر استيلاء داعش على الموارد المالية والمصرفية الموجودة في فروع المصارف الواقعة تحت في المحافظات التي احتلتها داعش وهي الموصل والرمادي وصلاح الدين وبعض اجزاء ديالى .

2. تتنوع هذه الاجراءات ما بين ايقاف التعامل مع فروع المصارف والشركات المالية الغير مصرفية من خلال منع ادخال معاملات في نظام المدفوعات العراقي, لغرض سلامة هذا النظام من الاختراق من خلال ادخال الاموال الملوثة الى النظام المالي والمصرفي العراقي .

3. التنسيق والتعاون ما بين الدوائر المختصة في هذا البنك مع الجهات المختصة في تشكيلات الدولة العراقية الاخرى وعلى راسها الامانة العامة لمجلس الوزراء وجهاز الامن الوطني وغيرها .

4. منع المصارف والشركات المالية غير المصرفية في نقل مقراتها او فروعها من المناطق التي احتلتها داعش الى مناطق اخرى , الا بعد استقرار الوضع الامني وبيان الموقف بشكل واضح وجلي .

5. ترك الخيار امام الشركات والمصارف في ايقاف أنشطة فروعها لمدة سنة او اكثر ولحين انجلاء برائن الاحتلال ليتم لاحقاً دراسة اعادتها للعمل بنفس مواقعها السابقة او اي مواقع جديدة تختارها اداراتها العامة او مالكيها .

6. ساهمت هذه الاجراءات في اضافة نقاط ايجابية لصالح التزام العراق بمعايير وقواعد مكافحة غسل الاموال الواردة في قانون مكافحة غسل الاموال, سيما وان العراق كان يجري مفاوضات شاقة مع كل من منظمة الفاتف والمينافاتف وكان معد هذا الدراسة هو احد اعضاء الفريق الوطني المكلف بالمفاوضات مما ساعد في اخراج العراق من القائمة الرمادية الى خانة ((المراجعة الاشرافية كل سنتين ))

7. ان الاجراءات المتخذة ساهمت في منع عصابات داعش من الاستفادة من الاموال التي استحوذت عليها بشكل مخالف للقوانين الوضعية او السماوية حيث ان اغلب امواله مشبوهة لكونها ناجمة عن عمليات مصادرة اموال المواطنين , وتجارة النفط المستحوذ عليه من ابار الموصل وكركوك وصلاح الدين , اضافة الى تجارة المخدرات , وتجارة الرقيق التي حرمتها القوانين السماوية والوضعية .

8. ان قيام الهيئات التفتيشية باجراء عمليات تحري وتدقيق على فروع المصارف وشركات التحويل المالي والصرافة الواقعة في المحافظات والمناطق المحاذية للمناطق التي احتلتها

عصابات داعش كان لها الاثر الكبير في حماية النظام المصرفي والمالي , حيث تم سحب رخص الكثير من الشركات التي ثبت قيامها باجراء حوالات مع عصابات داعش او تحويل اموالها الى المرتبطين معها داخل وخارج العراق .

9. ساهم قرار مجلس ادارة البنك المركزي بتبني المقترح الذي تقدم به الباحث والمتضمن قيام المصارف بتخصيص مبلغ 75% من ارباحها المتحققه عن نشاطها لعام 2015 لغرض استخدامها لمواجهة خسائر اعادة اعمار فروعها ومكاتبها وتعويض اصحاب الودائع التي استولت عليها عصابات داعش.

10. كما كان لقرار البنك المركزي العراقي بوضع خطة بالتنسيق مع كل من وزارة المالية وادارات المصارف والاجهزة الامنية في المحافظات المحررة لاعادة الفروع للعمل بعد اصلاحها وتاهيلها للعمل وبشكل تدريجي , مع توفير الحماية الامنية اللازمة لهذه الفروع عند مباشرتها العمل , بما فيها تأمين نقل النقود اليها , او نقل الفائض عن حاجتها الى ادارتها العامة لغرض خدمة المواطنين .

11. وبهدف تخفيف العبء المالي على المصارف التي تعرضت اموالها في الاقليم لعمليات احتجاز لاسباب غير قانونية فقد قرر مجلس الادارة بجلسته 1535 المنعقدة بتاريخ 2016/4/18 (قرار رقم 58 لسنة 2016 ) تسوية حسابات المصارف بالدينار وبالدولار او جزء من معادلة احتساب نسبة الاحتياطي الالزامي الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف والبالغ 15% , وقد تم ابلاغ المصارف بذلك بكتاب دائرة الحسابات ح س/2404/3/11 في 2016/4/28.

12. واستنادا لكتابي وزارة الداخلية / وكالة الوزارة الشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية المرقم 5534 في 2017/3/14 , وكتاب مجلس النواب /مكتب النائب محاسن حمدون المرقم 304 في 2017/1/29 فقد قامت دائرة مراقبة الصيرفة باجراء جرد ومتابعة باسماء ومواقع الفروع في المناطق المحررة من محافظات صلاح الدين , الانبار الموصل ( الساحل الايسر والمناطق الاخرى ) لغرض تهيئتها للعمل من قبل المصارف وتأمين الحماية اللازمة لها ولمنتسبيها لتمكينهم من اداء واجباتهم الوظيفية لخدمة زبائنها والمواطنين بصورة عامة .

ونخلص مما تقدم بان الاجراءات التي اتخذتها ادارة البنك المركزي العراقي وتشكيلاته كافة كان لها الدور المهم في حماية النظام المصرفي والمالي من الاختراق , عن طريق ادخال الاموال الملوثة اليه، اضافة الى ان هذه الاجراءات كان لها الدور المباشر في عدم فرض اجراءات اخرى على العراق من قبل منظمتي ( الفاتف، والمينافاتف) وكانت سببا" في خروج العرق من اللائحة الرمادية الى المراجعة كل سنتين ، اضافة الى تحسين درجة التقييم الانتمائي للعراق.

اسار//

2017/7/26